الرموز الوطنية التي التزمت به وقادت النضال في هداه .

ان قيادة فصائل الثورة الفلسطينية اذ ترى في هذا المخطط محاولة جديدة من سلطات الاحتلال لاحكام قبضتها على ارضنا المحتلة ، ولضرب مقاومة جماهيرنا الشعبية المناضلة لمخططاته ، تدعو بوضوح ، وبما لا يدع اي مجال للبس او غموض من جماهير شعبنا في الداخل ، بأن ترص صفوفها ملتفة حول الموقف الوطني الرافض والقاتل لمشروع الحكم الذاتي ، كما تدعو جماهيرنا في الداخل بأن تلتف حول الموقف الوطني المرتبط بالنضال ضد مشاريع ومخطط العدو الصهيوني في وطننا المحتل ، وفي المقدمة مشروع الحكم الذاتي .

وانطلاقا من وعيها وادراكها لمسؤولياتها التاريخية ، فان القيادة الفلسطينية في اجتماعها المنعقد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ تؤكد على ما يلي :

اولا : دعوة رؤساء البلديات والمجالس القروية كافة الى اتخاذ موقف وطني موحد من اعتقال رؤساء بلدية نابلس الاخ بسام الشكعة ، وذلك بالانضمام الى زملائهم الذين قدموا استقالاتهم احتجاجا على قرارات واجراءات العدو الصهيوني بحق بلدية نابلس .

ثانيا : كما تدعو قيادة الثورة الفلسطينية جماهير شعبنا في الداخل ، الى تصعيد نضالها ضد اجراءات العدو الصهيوني ، الهادفة الى الانفراد بالبلديات الوطنية الواحدة تلو الاخرى ، في محاولة للمزيق الصف الوطني الفلسطيني تمهيدا لفرض مشروع الحكم الذاتي .

ثالثا : ان قيادة الثورة انطلاقا من ادراكها لخطورة الظرف تحمل رؤساء البلديات والمجالس القروية مسؤولية تاريخية في التصدي الجماعي ، والموحد للمخططات الصهيونية الامبريالية ، بالتضامن الكامل مع بلدية نابلس ، وفي التصدي لاي محاولة لبلبلة صفوف الجماهير وصرفها عن الالتفاف الكامل حول الموقف الوطني الذي عبر عنه البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في حق شعبنا بالعودة وتقرير المصير ، واقامة الدولة الوطنية المستقلة على ارضه ، دون قيد او شرط .

ان قيادة الثورة الفلسطينية ، تحيي الموقف الشجاع لمجلس بلدية نابلس ، وتقدر عاليا تضامن جميع المجالس البلدية الوطنية التي تضامنت فورا مع بلدية نابلس بموقف جماعي احبط خطة العدو بالاستفراد ببلدية نابلس . كما تحيي قيادة الثورة جماهير شعبنا المنتفضة في الاراضي المحتلة ، التي تؤكد اصرار شعبنا على مواصلة الكفاح حتى دحر الاحتلال ، واسقاط كامب ديفيد واسقاط معاهدة الخيانة المصرية ـ الاسرائيلية (وفا ، ١٤/١١/٧٩) .

رغم ان قضية ابعاد الشكعة ، استأثرت بالاحداث التي جرت في المناطق المحتلة خلال الشهر الماضي ، فان خلفية هذا الابعاد ترجع الى النشاط السياسي الواسع الذي قامت به مختلف الشخصيات ، والهيئات ، والجماهير الوطنية في الارض المحتلة ، والذي اوجد حالة وطنية عامة تسود في الاراضي المحتلة ، كان لها اثر كبير في بلورة قرار الحكومة الاسرائيلية بطرد الشكعة خارج فلسطين المحتلة .

ويبدو ان قرار السلطات الاسرائيلية هذا ، هو خطوة اولى يستتلوها خطوات من النوع نفسه ويتأكد هذا من خلال الاجراءات التي بدأت السلطات الاسرائيلية اتخاذها في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الجبهة الوطنية برغم انها قائمة في الاراضي المحتلة منذ ما قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

ورغم ان الجهات الاسرائيلية اعلنت الجبهة منظمة غير شرعية ، فان القرار اتخذ بعد تأكدها من العلاقة التي تربطها مع منظمة التحرير ، فان واقع الامر غير ذلك . فلقد ربطت السلطات الاسرائيلية هذا القرار بقرب موعد الانتخابات البلدية في الضفة الغربية (المفترض ان تجري في ربيع ١٩٨٠) ، التي ستزيد من قوة تأثير العناصر الراديكالية ... ومثل هذه التطورات من المحتمل ان تخرب مسيرة التحضير للانتخابات الضرورية لاقامة مؤسسات الحكم الذاتي » (دانيي روبنشتاين ، دافار ١٩٧٩/١٠/١١) .

وخشية الاسرائيليين من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لا تنبع من فراغ . بل ان الهدف من اجراءاتهم هو « وضع حد للنشاطات السياسية » .

ولكن حقيقة الامر عكس ذلك ، « فان تجربة ١٢ سنة من الحياة تحت الحكم العسكري الاسرائيلي ، علمت القيادات العربية بكل مستوياتها الحياة في